قطع الفعل المضارع بعد "أو"

زياد محمد أبو سمور

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بينبع، جامعة طيبة
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

الملخص

أشار النحاة إلى أن وظيفة حروف العطف في العربية أنْ تُشرك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم الإعرابي، غيرَ أنَّ المتكلّم العربي-في كثير من الأحيان -يلجأ إلى المخالفة الإعرابية في مواضع معينة من كلامه؛ لجذب الانتباه إلى الكلمة المقطوعة داخل السياق اللغوي، وليبين أهميةَ هذه الكلمة وأثرها في إبراز المعنى المراد من كلامه.

وقد اختص البحث بدراسة مواضع استعمال "أو" بوصفها حرف عطف في الكلام العربي وبقطع الفعل المضارع بعدها ومواضع نصبه، وخلاف العلماء في عامل نَصْبِ هذا الفعل بعد "أو"، وما أهم المعاني المستفادة من هذا القطع؟

وجاءت الدراسة في مبحثين؛ الأول: مواضع استعمال "أو" العاطفة في العربية، والثاني: المعاني المستوحاة من نصب الفعل المضارع بعد "أو".

الكلمات المفتاحية: أسلوب القطع، العطف بـ "أو"، الفعل المضارع.

المقدمة

أشار النحاة الأوائل إلى الوظيفة التي تؤديها حروف المعاني في الكلام؛ وأدركوا دقة دورها وعمق أثرها، وصعوبة الإحاطة بها، فخصوها بالدراسة، وأولوها العناية ودققوا النظر فيها فاستخرجوا أحكامها، وأشاروا إلى معانيها، وتتبعوا مواقعها في الكلام؛ لأنَّ جلَّ كلام العرب مبني على معاني أدواته، وميزوا بين هذه المعاني بناء على الحركات الإعرابية، إذ رأوا أن الإعراب هو الفارق بين هذه المعاني، وبه تعرف، وعليه يوقف على قصد المتكلم، وبه يميز السامع بين المعاني، لذا نجد أن المتكلم العربي – في أحيان كثيرة – يلجأ إلى المخالفة الإعرابية في مواضعَ معينةٍ من كلامه لجذب الانتباه إلى الكلمة المقطوعة داخل سياق التركيب اللغوي، وليبين أهمية هذه الكلمة وأثرها في إبراز المعنى المراد.

أما الدراسات السابقة فقد اهتم العلماء القدامى والمتأخرون بقضية حروف المعاني وأثرها في المعنى اهتمامًا واضحًا، وأفردوا لها كتبًا متخصصة وتناولوها بالدراسة والاستقصاء؛ ومن أهم هذه المؤلفات: حروف المعاني للجرجاني؛ ومعاني الحروف للرماني؛ ورصف المباني للمالقي، وغيرها الكثير، وكذلك هناك دراسات حديثة تحدثت عن عوامل نصب الفعل المضارع؛ منها: عوامل نصب الفعل المضارع في صحيح البخاري، دراسة نحوية، أمل محمود صالحة، الجامعة الإسلامية في غزة، عام 2010م. والخلاف النحوي في الأدوات، عامر فائل محمد، جامعة اليرموك، الأردن، عام 2009م. وبحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية في غزة، عام 2006م، بعنوان: "قراءات في الفعل المضارع المعطوف في القرآن"، أحمد الجدبة. و"نواصب الفعل المضارع في القرآن الكريم"، عبدالجبار زيدان، مجلة أبحاث كلية التربية، جامعة الموصل، العدد الثالث، عام 2005م.

وقد ركزت هذه الدراسات على عامل نصب الفعل المضارع بعد بعض الحروف كاللام والفاء و "أو"..

إلا أنها لم تسلط الضوء لنا على أهم المعاني المستفادة من هذا النصب وقطع الحركة الإعرابية لهذا الفعل في مواضعَ معينةٍ، وما الغاية من لجوء المتكلم العربي إلى مثل هذا الأسلوب في كلامه؟

لذا فقد اختص هذا البحث بدراسة قطع الفعل المضارع بعد "أو" ومواضعها في الكلام العربي، وكذلك بين البحث مواضع نصب الفعل المضارع بعدها، وخلاف العلماء في نصب هذا الفعل وأهم المعاني التي يمكن أن نستوحيها من نصب الفعل المضارع وقطعه بعد هذا الحرف، وقد قُسّم البحث إلى مبحثين:

الأول: مواضع استعمال "أو" العاطفة في العربية.

والثاني: المعاني المستوحاة من نصب الفعل المضارع بعد "أو".

المبحث الأول: مواضع استعمال "أو" العاطفة في العربية

تستعمل "أو" في العربية في موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، ويكون لها في هذا الموضع معانٍ متعددّة[1] نحو:

1. الشك في الخبر والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[2]. ونحو قولك: قام زيد أو عمرو، وقولك: أقام زيد أو عمرو؟
2. الإبهام: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[3]. لأن المؤمنين على يقين من أنهم على هدى، غير أنهم خاطبوا محاوريهم بهذا الأسلوب ذكاء وكياسة إبقاء على الصلة بهم للعودة إلى حوارهم ومتابعة دعوتهم إلى دين الله[4].
3. التخيير: وهي الواقعة بعد الطلب، وهي ما يمتنع فيها الجمع، نحو: "تزوج هندا أو أختها".
4. الإباحة: وهي الواقعة بعد طلب وقَبْلَ ما يجوز فيه الجمع نحو: "جالس العلماء أو الزهاد" و "جالس الحسن أو ابن سيرين". ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[5] فمعنى الآية: لا تطع أحدهما، لأن (لا) قد دخلت للنهي عما كان مباحا[6]. فالمراد من الآية النهي عن الجميع، و "أو" هنا بمعنى الواو على رأي الكوفيين، وقيل أنها بمعنى (لا) على أن المراد من الآية: "لا تطع من أثم ولا من كفر". وهذا التفسير مبني على المعنى المراد من الآية لا على التفسير الإعرابي. لأنَّ التي للإباحة تشتمل على النهي عن إطاعة أحدهما، وهذا النهي

(1) ينظر: معاني "أو" في: الزجاجي، حروف المعاني 51-54، والرماني، معاني الحروف 77-80، والهروي، الأزهية 111-123، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 70/3-80، والمالقي، رصف المباني 210-212، والمرادي، الجنى الداني 227-232، وابن هشام، مغني اللبيب 132/1، والدقر، معجم النحو 75-76، وسلطاني، الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم 82-83، والصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 561.

(2) المؤمنون: 113.

(3) سبأ: 24.

(4) ينظر: سلطاني، الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم 83.

(5) الإنسان: 24.

(6) ينظر: الزمخشري، الكشاف 662/4، وابن هشام، مغني اللبيب 132/1.

يشتمل على النهي عن الآخر أيضًا، وإلاّ فلا بدَّ من أن تكون بمعنى (ولا) على أن التقدير: ولا تطع من كفر أيضاً[1]، ومما يؤكّد هذا المعنى قول ابن هشام "ومن الغريب أن جماعةً منهم ابن مالك - ذكروا أنها تجيء بمعني (ولا)"[2]. "والفرق بين التخيير والإباحة، أنك إذا قلت: جالس فقيهًا أو نحويًا، فجالسهما أو جالس أحدهما، لم يكن عاصيًا، وإذا قلت له: كل سمكاً أو اشرب لبناً، فجمعهما كان عاصياً، وكذلك إذا خيرته في مالك، فقلت له: خذ ثوبًا أو دينارًا، فإذا أخذهما فقد فعل محظورًا، كما لو جَمَعَ بين هند وأختها في الزواج"[3].

5. التقسيم: ويراد به استقصاء الاحتمالات، نحو الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

6. التفصيل: ويختلف عن التقسيم بعدم إرادة الاستقصاء كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾[4]. وقال قوم من الكوفيين أنها للتبعيض هنا[5].

7. تأتي بمعنى الواو؛ أي: لمطلق الجمع عند أمن اللبس؛ وهو رأي الكوفيين والأخفش والجرمي[6]. ومنه قول الشاعر[7]:

قالَتْ أَلاَ لَيْتَما هذَا الحَمَامُ لنَا إلى حَمَامتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

فقد أراد: ونصفه فقد[8].

8. أن تكون "أو" بمعنى (إنْ) التي للجزاء، كقولك: "لأضربنك عشْتَ أو مُتَ" معناه: لأضربنك إنْ عشْتَ من الضرب وإن مت[9].

9. أن تكون بمعنى (بل) كقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[10]. أي: بل أشد. وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[11]، معناه: بل يزيدون[12]. وقيل: إنه رأي الكوفيين، وقال آخرون منهم: "أو" هنا بمعنى الواو، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين[13]. "وللبصريين في "أو" هاهنا ثلاثة أقوال: أحدها قول سيبويه،

(1) ينظر: الزمخشري، الكشاف 662/4، والقيسي، مشكل إعراب القرآن 788/2.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 136/1.

(3) ابن الشجري، الأمالي الشجرية 71/3.

(4) البقرة: 135.

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 304/2.

(6) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 132/1.

(7) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه 34، وابن الأنباري، الإنصاف 479/2، وابن جني، الخصائص 460/2، وابن يعيش، شرح المفصل 58/8، وابن هشام، مغني اللبيب 135/1، والهروي، الأزهية 114.

(8) ينظر: الهروي، الأزهية 112.

(9) ينظر: المصدر نفسه 120.

(10) البقرة: 74.

(11) الصافات: 147.

(12) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني 52. وينظر: أبو حيان، البحر المحيط 360/7، والسيد، مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط 305/2، والصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 485.

(13) ينظر: الرماني، معاني الحروف 78، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 77/3.

وهو أن "أو" للتخيير والمعنى: أنه إذا رآهم الرائي يخير في أن يقول: هم مائة ألف، أو أن يقول: أو يزيدون. **والقول الثاني:** عن بعض البصريين أن "أو" هنا لأحد الأمرين، على الإبهام. والثالث: ذكره ابن جني وهو أن "أو" هنا للشك؛ والمعنى: أن الرائي إذا رآهم شك في عددهم لكثرتهم[1]. ويعلّق ابن هشام على ما نسبه ابن الشجري من قولٍ لسيبويه بقوله: "نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر، لا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما"[2]. ولم أقف على رأي سيبويه في كتابه المحقق.

هذه أبرز المعاني التي يمكن أن تحملها "أو" العاطفة. وقد نظمت معاني "أو" في البيتين الآتيين[3]:

بِـ "أو" خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ، وَأَبْهِمْ وفي شَكٍّ، وإضْرابٍ تَكونُ
ومِثْلُ (ولا) و (واوٍ) أو لِنَصْبٍ بإضْمَارٍ لحرفٍ، لا يَبِيْنُ

الموضع الثاني: أن ينتصب بعدها الفعل المضارع بإضمار (أن) جوازا أو وجوباً.

أولا: جواز إضمار (أن):

فتضمر (أن) جوازا بعد "أو" إذا عطفنا بها فعلاً مضارعاً على مصدر صريح وكان المعنى يقتضي النصب. كقولنا: "تسرني مثابرتك أو تفلح" فالفعل منصوب بأن المضمرة وتقديره: أو أن تفلح، ومعناه: أو فلاحك[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[5].

وينصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد "أو" العاطفة في حالتين:

الأولى: أن تكون "أو" العاطفة صالحة للحذف، ووضع (حتى) في مكانها من غير أن يتغير المعنى، سواء أكانت (حتى) دالة على الغاية، أم دالة على التعليل[6].

فالدالة على الغاية: (الغائية) تكون بمعنى (إلى أن) نحو قولنا: "أسهر أو أنهي عملي" أي: إلى أن أنهي عملي. وقولهم: لألزمنك أو تقضيني حقي" أي إلى أن تقضيني حقي[7].

والدالة على التعليل (التعليلية) بمعنى (كي التعليلية) فيكون ما بعدها علة لما قبلها، نحو: لأرضين الله أو يغفر لي، أي بمعنى: كي يغفر لي[8].

(1) ابن الشجري، الأمالي الشجرية 77/3، وينظر رأي ابن جني في: ابن جني، الخصائص 2/ 462، وابن جني، سر صناعة الإعراب 407/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 91/1-92.

(3) ينظر: المرادي، الجنى الداني 232 .

(4) ينظر: ابن عبد الباري، الكواكب الدرية 75/1، وابن هشام، أوضح المسالك 181/3، وحسن، النحو الوافي 307/4، وسلطاني، الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم 81.

(5) الشورى: 51.

(6) ينظر: حسن، النحو الوافي 307/4-308.

(7) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 7/4-8، وعيد، النحو المصفى 369، وسلطاني، الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم 82.

(8) ينظر: حسن، النحو الوافي 309/4.

الثانية: أن تكون "أو" بمعنى (إلا) الاستثنائية[1] كقولنا: "يعاقب المذنب أو يعتذر" بمعنى (إلا أن يعتذر) ومنه قراءة أبيّ بن كعب وزيد بن علي وعبد الله بن مسعود بنصب (يسلموا) في قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[2] بمعنى: إلا أن يسلموا، أي سيكون منكم قتالهم أو إسلامهم[3]. وقد عزى الجامي حذف (أن) بعد "أو" في هذه الحالات لما تقتضيه من معنى فقال: "وأما الفاء والواو و "أو" فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها"[4]. و "أو" هنا بمعنى (إلا) الاستثنائية؛ غير أنها تعرب حرف عطف، ولا يصح أن تعرب حرف استثناء[5].

ويقول عباس حسن: "لمّا كانت "أو" - التي يُنصب بعدها المضارع بـ "أنْ المضمرة وجوبًا أو جوازًا - حرف عطف، وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفاً على شيء قبلها يناسبه، كمصدر صريح أو مؤول، وكاسم جامد ليس بمصدر.. فإن وجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد "أو".. وإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تصَيَّدنا من ذلك الكلام اسماً جامداً مصدراً كان أم كان غير مصدر، وجعلناه المعطوف عليه، والأنسب أن يكون مصدراً - لا اسماً جامداً محضاً - ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين في المصدرية"[6].

وقد اختلف النحويون في تقدير الناصب للمضارع بعدها، فقد ذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع بعدها (أن) مضمرة وجوبا أو جوازا[7]، وذلك إذا كان الفعل دالا على المستقبل. قال سيبويه: "اعلم أن ما انتصب بعد "أو" ينتصب على إضمار (أن) كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو.. تقول إذا قال: لألزمنك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكونن اللزوم أو أن تعطيني"[8]. واستدل على أن الناصب بعدهن هو (أن) بعدم جواز دخول حروف العطف عليهن فلو كن ينصبن بأنفسهم لجاز ذلك، قال: "ولو كانت الفاء والواو و "أو" ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف، ولكنها ك (حتى) في الإضمار والبدل، فشبهت بها لما كان النصب فيها الوجه"[9].

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 7/4-8. والكفراوي، شرح الكفراوي 70، والدقر، معجم النحو 76.

(2) الفتح: 16. وينظر القراءة في: أبو حيان، البحر المحيط 94/8، والزمخشري، الكشاف 330/4، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن 352، والقيسي، مشكل إعراب القرآن 676/2.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب 28/2، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1078، وسلطاني، الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم 82.

(4) الصبان، حاشية الصبان 431/3.

(5) ينظر: حسن، النحو الوافي 309/4.

(6) حسن، النحو الوافي 309/4-310.

(7) ينظر المسألة في: ابن الأنباري، الإنصاف 557/2، والمبرد، المقتضب 14/2، و25، و28، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1049، والزجاجي، الجمل 185، وابن جني، سر صناعة الإعراب 270/1، والزمخشري، المفصل 246، وابن يعيش، شرح المفصل 121/7، والرضي، شرح الكافية 53/4، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 372/1، والحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم 744/1.

(8) سيبويه، الكتاب 46/3، وينظر: 28/3، و41.

(9) ينظر: المصدر نفسه 41/3.

ولهذا ذهبوا إلى أنها حرف عطف، مع أنه ليس هناك ما يدعو إلى جعلها عاطفة، لأنه ليس في اللفظ معطوف ولا معطوف عليه ولكنهم تكلفوا هذا حين قدروا (أن) بعدها، لكي يؤولوها مع الفعل المنصوب بها بمصدر متأوَّل معطوف على مصدر متأوَّل من لفظ ما يتقدمها، ليصح بذلك معنى العطف عندهم[1].

وللكوفيين آراء عديدة في هذه المسألة يمكن إجمالها فيما يلي:

روي عن الكسائي والجرمي ومن وافقهما من الكوفيين أن هذه الأحرف ناصبة للفعل المضارع بنفسها[3]. وقد نسب هذا الرأي للكوفيين عامة[4]. وذكر الشيخ ياسين أن المنقول عن الكوفيين أن: "الواو ناصبة للفعل المستقبل بنفسها أصالة لا أصل له، فليحذر، وإن كثر ناقلوه، وجُلَّ متلقوه"[5].

أن الفعل المستقبل منصوبٌ بالخلاف أو بالصرف وهما بمعنى واحد، فقولهم نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء[6].

ولم تكن نسبةُ عاملِ "الخلاف" موحدةً في مصادر النحو، بل كانت شتى، فهو منسوب للكوفيين تارة[7]، وللفراء ومن وافقه تارة أخرى[8]، وللفراء تارة[9]، ولبعض الكوفيين تارة أخرى[10]. وأما مصطلح "الصرف" فقد نسب إلى الكوفيين تارة[11]، وإلى البغداديين تارة أخرى[12].

والذي يبدو أن الخلاف أمر معنوي ناصب، ويعني - عند من قال به - أن المعطوف بهذه الأحرف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب، والسبب في حصول التخالف بينهما، أنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى "أو" معنى النهاية أو الاستثناء[13]. والناصب هنا إما الخلاف كما تنقل تلك المصادر[14]، وإما الصرف كما يسميه الفراء[15].

(1) ينظر: الصعيدي، النحو الجديد 173.

(3) ينظر: الصبان، حاشية الصبان، ومعه شرح الأشموني 433/3، والسيوطي، همع الهوامع 304/2، والمرادي، الجنى الداني 231-232.

(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 1668/4، والسلسيلي، شفاء العليل 928/2.

(5) الشيخ ياسين، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح 238/2.

(6) ينظر: الرضي، شرح الكافية 241/2، والسيوطي، همع الهوامع 304/2.

(7) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 557/2.

(8) ينظر: الرضي، شرح الكافية 241/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 1668/4، والصبان، حاشية الصبان، ومعه شرح الأشموني 433/3.

(9) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 21/7، والرضي، شرح الكافية 241/2، والمخزومي، مدرسة الكوفة 135.

(10) ينظر: المرادي، الجنى الداني 74، و157.

(11) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2/ 555.

(12) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 276/1.

(13) ينظر: الرضي، شرح الكافية 241/2، وينظر مصطلح "الصرف" في: الفراء، معاني القرآن 33/1، و115، و221، و235، و292، وما بعدها.

(14) ينظر مصطلح الخلاف في: المرادي، الجنى الداني 92، وابن يعيش، شرح المفصل 21/7، والرضي، شرح الكافية 241/2.

(15) ينظر: الفراء، معاني القرآن 33/1.

وقد شرح الفراء معنى الصرف وأورده في مواضعَ عدَّةٍ تارة جعله خاصاً بنصب الفعل المضارع بعد واو المعية، وتارة أخرى جعل الصرف مشتركاً بين الواو والفاء و "أو"[1] ولعل هذا ما دفع بعض النحاة المتأخرين إلى القول بأن الكوفيين يسمون هذه الواو واو الصرف[2].

وقيل: إنَّ الظرف عامل نصب الفعل المستقبل بعد واو المعية. يقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى ﴿وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾[3]: "وحكى ابن عطية أنه قيل: (تدلوا) في موضع نصب على الظرف. قال: وهذا مذهب كوفي أن معنى الظرف هو الناصب والذي ينصب مثل هذا عند سيبويه "أن" مضمرة. انتهى. ولم يقم دليل قاطع من لسان العرب على أن الظرف ينصب فنقول به"[4]. وما في (معاني القرآن) للفراء أن (تدلوا) منصوب على الصرف لا على الظرف[5]، ولعل كلمة (الظرف) محرفة عن كلمة الصرف.

وقد علّق ابن جني على هذا المصطلح قائلًا: "أما الصحيح فقولهم الصرف أيْ: ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهو معنى قولنا: أن الثاني يخالف الأول. فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتضٍ له؛ لأن المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها المعاني"[6].

فمن الواضح أن ابن جني استحسن هذا المصطلح من حيث إنه معنى معجمي مناسب من جهةٍ، وخطّأ كونه عاملًا ينصب من جهةٍ أخرى.

وقد ردَّ البصريون هذه الآراء جميعها محتجين بأن هذه الأحرف ليست مختصة بالدخول على الأفعال وإنما تختص بالدخول على الأسماء، مرجّحين أن نصبَ الفعل المضارع بعد هذه الأحرف على تقدير "أنْ" المضمرة، لذلك قُدِّرَت "أنْ" بعدهن عند البصريين ليصح العمل ويستقيم العطف[7].

ولعلّ ما دفع البصريين إلى التقدير في هذه المسألة الرغبة في اطراد القاعدة[8].

ويبدو أن تعليل البصريين لنصب المضارع بعد هذه الأحرف بـ "أنْ" المضمرة غير مقبول عند كثير من المحدثين، لأن فيه تكلفاً مصنوعاً لا يمت إلى الوصف اللغوي بصلة[9].

وقد رجّح تمام حسان رأي الكوفيين، عندما عدَّ الخلاف مظهراً من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية؛ بجعلها قرائنَ معنوية على الإعرابات المختلفة، وأنَّ المخالفة بين الحركات الإعرابية تجبُ عندما

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن 33/1.

(2) ينظر: الرضي، شرح الكافية 227/2، وابن الخشاب، المرتجل 207، وابن هشام، مغني اللبيب 676/1.

(3) سورة البقرة 188.

(4) أبو حيان، البحر المحيط 63/2، ينظر: السيد، مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط 481/2.

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن 115/1.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب 276/1.

(7) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 276/1، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 108/1، وابن الأنباري، الإنصاف 557/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 1668/4، وابن يعيش، شرح المفصل 21/7.

(8) ينظر: عيد، النحو المصفى 362.

(9) ينظر: مصطفى، النحو الوصفي 175/1.

يختلفُ المعنى، مما يؤدي إلى اختلاف المبنى، وإرادة المخالفة في المعنى هي التي تفرضُ حركة إعرابية جديدة، ويحمل على مثل هذا النصب في المضارع بعد فاء السببية و (واو) المعية و "أو"[1].

ويرى محمد عيد أنَّ "استعمال هذه الحروف مع الأفعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها، فلماذا يفرض استعمالٌ على استعمال!! ولماذا لا تكون مع الأفعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف (أنْ) تماما!!"[2].

وذهب مهدي المخزومي إلى أن الصرف أو الخلاف من التجديد والإصلاح للنحو الذي أفسده البصريون بالقول بنظرية العامل[3] في حين يرى عبد الفتاح الحموز أن النصب على الصرف أو الخلاف أقلُّ تكلفاً من إضمار "أن"[4]. ورجح فاضل السامرائي هذا النصب على الخلاف لأنه أقربُ إلى المعنى من حيث إنّه لا يصح العطف عليه، لأن ما قبله لم يكن شريكاً له في المعنى[5]. أما إبراهيم السامرائي فعده شيئاً لا يختلف عما يأخذه المحدثون على البصريين من حيث التأويل والتكلف مما يجعله بعيداً عن النحو الوصفي[6]. ويرى شوقي ضيف أن ما ذهب إليه الكوفيون أيسر ممّا جاء به البصريون، وهو ما أخذ به المجمع اللغوي في القاهرة[7].

ويبدو أنَّ رأيَ الكوفيين أيسر وأدعى للأخذ به من رأي البصريين، وإذا كان البصريون يعترضون عليهم بأنَّه يلزم على مذهبهم أنَّ ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال. فتفنيد هذا الاعتراض أمر ليس معضلاً؛ لأنّه ليس هناك ضرر في أن يعمل العامل في الاسم وفي الفعل ما دام التغاير في العمل حادثاً، فاللام مثلاً تعمل في الاسم الجر، ولكنها تؤدي وظيفة مغايرة حينما تدخل على الفعل وهي النصب، فلا محل إذاً للاعتراض؛ لأنّ الجهة منفكة (كما يقول المناطقة) فالحرف واحد ولكنه يؤدي وظائف مختلفة، ولا مانع يمنع من ذلك[8].

المبحث الثاني: المعاني المستوحاة من نصب الفعل المضارع بعد "أو":

الأصل في حروف العطف أن يشركن ما بعدهن مع ما قبلهن في الحكم الإعرابي، وأن يفدن معانيَ العطفِ المعروفة في حروف العطف، واختصت (أو والفاء وحتى والواو) بوقوع المضارع بعدهن منصوباً لمعانٍ يريدها المتكلم منها[9]:

(1) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها 200-201.
(2) عيد، النحو المصفى 362.
(3) ينظر: المخزومي، مدرسة الكوفة 297.
(4) ينظر: الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم 755/1.
(5) ينظر: السامرائي، معاني النحو 370/3-371.
(6) السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع 171.
(7) ينظر: ضيف، تجديد النحو 25.
(8) ينظر: الشاذلي، الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية 58- 119.
(9) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب 298-300، وابن هشام، أوضح المسالك 181/3.

أولا: الاستثناء

أشار النحويون إلى أن المضارع ينتصب بعدها إذا كان المعنى (إلا أن) واستشهدوا على هذا المعنى بأمثلة يتقدم فيها "أو" جواب القسم، والفعل الخبري والأمري وجواب الشرط غير الجازم نحو قولنا: "لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني. قال سيبويه: "فالمعنى لألزمنك إلا أن تقضيني، ولأضربنك إلا أن تسبقني هذا معنى النصب"[1]. ووضح بعضُ النحويين معنى الاستثناء هنا، فبينوا أنه استثناء من الزمان، لأن الفعل الذي قبل "أو" كالعام في كل زمان، والثاني كالمخرج له عن عمومه، فتقدير قولهم: (لألزمنك أو تقضيني حاجتي) هو: لألزمنك إلا الوقت الذي أوله قضاؤك لحاجتي. وهذا يعني أن المعنى هو الذي حدد التقدير في كل هذه الأمثلة[2].

وتحدث ابن يعيش عن هذا المعنى فقال: "إذا قلت: (ستكلم زيداً أو يقضي حاجتك) فتنصب (يقضي) على معنى (إلا أن يقضى) فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه. وإذا عطفت فإنما تخبر بأنه يقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى. ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران، أيهما شئت قدمته؟ فيصح به المعنى فتقول: سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه إذا عطفت، فأيهما قدمت كان المعنى واحداً، وإذا نصبت اختلف المعنى، فدلَّ على السبب كما بينت لك، ولا يصح على هذا (سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه) إلا أن تريد أن تجعل الكلام سبباً لإبطال قضاء حاجته، فيجوز حينئذ، كأنه يكره كلامه فهو يقضي حاجته إن سكت وإن كلمه لم يقضها"[3].

وقولك: لأسيرن في البلاد أو استغني. كان المعنى "إلا أن استغني". ومنه قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[4] معناه: إلا أن تعودن. ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[5]. وقد اختلف العلماء في توجيه النصب في الفعل (يتوب) قيل: "هو عطف على ما قبله من الأفعال المنصوبة، فيكون على هذا قوله (ليس لك من الأمر شيء) جملة اعتراضية.. وقيل: (أنْ) مضمرة بعد "أو" بمعنى (إلا أن) وهي التي في قولهم (لألزمنك أو تقضيني حقي) والمعنى أنه ليس من أمرهم شيء إلا أن يتوب عليهم بالإسلام؛ وقيل: (أو يتوب) معطوف على الأمر، وقيل على (شيء) والظاهر من هذه التخاريج الأربعة الأول"[6].

وحمل بعض المحققين قوله تعالى: ﴿لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنُّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[7] على معنى النصب (بأن) المضمرة، "فقدَّر (تفرضوا) منصوبا بأن مضمرة، لا مجزوما بالعطف على (تمسُّوهن) لئلا يصير

(1) سيبويه، الكتاب 47/3، وينظر: المبرد، المقتضب 28/2، وابن السراج، الأصول 161/2، والزجاجي، الجمل 186، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 148/2، وينظر: الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 477، والهروي، الأزهية 121.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 22/7.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 22/7.

(4) إبراهيم: 13. وينظر: الهروي، الأزهية 121.

(5) آل عمران: 128.

(6) أبو حيان، البحر المحيط 56/3، والسيد، مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط 461/2.

(7) البقرة: 236.

المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمُهور النساء إنْ طلقتموهنَّ في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنَّه إذا انتفى الفَرْضُ دون المَسِيس لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمَّى، فكيف يصح نفي الجُنَاح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأنَّ المطلقات المفروض لهن قد ذُكِرْنَ ثانياً بقوله تعالى: ﴿وإن طلّقتُموهنَّ﴾ الآية، وترك ذكر المَمْسُوسات لما تقدم من المفهوم. ولو كان (تفرضوا) مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت "أو" بمعنى "إلا" خرَّجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر"[1]، وهو الأصح والأقرب للمعنى.

وقيل إن: "أو" بمعنى الواو، ويؤيده قول المفسرين أنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض[2]. وقيل: أنَّ "أو" هنا بمعنى (إلى) ويكون على هذا غاية لنفي الجناح، لا لنفي المسيس[3].

قال الشاعر[4]:

فَسِرْ في بِلادِ اللّهِ والتَمِسْ الغِنَى تَعِشْ ذا يَسارٍ أو تَموتَ فَتُعذَرا

وقال امرؤ القيس[5]:

فَقُلْتُ لَه لا تَبْكِ عينُكَ إِنَّمَا نُحاوِلُ مُلكاً أو نَموتَ فَنُعذَرا

فقطع الفعل (نموت) بعد "أو" على معنى: إلا أن نموت فنعذرا، وكذلك الحال في البيت الثاني لذا لجأ إلى النصب ونصب "فنعذر" عطفاً على أن نموت[6].

ويقول سيبويه هنا: "لو رفعتَ لكانَ عربياً جائزاً على وجهين على أن تشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت: إنما نحاول ملكاً أو إنما نموت، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول يعني: أو نحن ممن يموت"[7].

وقال زياد الأعجم[8]:

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيما

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 141/1، وينظر: الزمخشري، الكشاف 374/1.

(2) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 142/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) البيت لعروة بن الورد في ديوانه 89، وبلا نسبة في: المالقي، رصف المباني 212، وابن عصفور، المقرب 263/1.

(5) البيت في ديوانه 66، وسيبويه، الكتاب 47/3، وابن السراج، الأصول 161/2، والرماني، معاني الحروف 79، وابن جني، الخصائص 263/1، وابن يعيش، شرح المفصل 22/7، والمالقي، رصف المباني 212، والصبان، حاشية الصبان 432/3.

(6) ينظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب 48/3، والمبرد، المقتضب 28/2-29، وابن يعيش، شرح المفصل 22/7، وابن جني، الخصائص 236/1، والزجاجي، حروف المعاني 51، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي 316، والرماني، معاني الحروف 79، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1077، وابن عصفور، المقرب 261/1، والمالقي، رصف المباني 212، والمرادي، الجنى الداني 231.

(7) سيبويه، الكتاب 47/3.

(8) البيت في شعر زياد الأعجم 101، وسيبويه، الكتاب 48/3، والمبرد، المقتضب 28/2-29، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 397، وابن هشام، مغني اللبيب 140/1، وابن هشام، شرح قطر الندى 60-61، والسامرائي، معاني النحو 371/3.

وذلك بقطع (تستقيما) ومعناه: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح أن تكون بمعنى (إلى) لأنَّ الاستقامة لا تكون غايةً للكسر، والمعنى: إذا اشتدَّ عليَّ جانب قومٍ رُمْتُ تليينهم حتى يستقيموا[1]، ويجوز فيه الرفع على الابتداء لأنه لا سبيل إلى الإشراك[2].

والأمر نفسه في قول الشاعر[3]:

لَتقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنْي ذِي القاذُورَةِ المَقْلِيّ
أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أنِّي أبو ذَّيالِكِ الصَبِيّ

فنصب (تحلفي) وقطعها بعد "أو" لأنه أراد إلا أن تحلفي[4].

ثانيا: الغاية

تأتي "أو" بمعنى (حتى) نحو قولك: (كل أو أشبع) تريد كل حتى تشبع، والزم زيداً أو يعطيك، والمعنى حتى يعطيك، ونحو قولك: لا تبرح أو أخرج إليك، بمعنى حتى أخرج إليك[5]. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾[6] والمعنى: حتى يحاجوكم.

وذكر المبرد وابن السراج وآخرون، أن المضارع إذا كان غاية لما قبل "أو" انتصب، واستشهدوا بأمثلة الكتاب، فالتقدير في نحو: لألزمنك أو تقضيني، والمعنى: لألزمنك إلا أن تقضيني، أو حتى تقضيني[7].

ويشير سيبويه إلى تضمن (إلا أن) معنى (حتى) و "أو" التي ينتصب المضارع بعدها نحو قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، فـ "أنْ تَفْعَلَ" في موضع نصب، قال: "والمعنى: حتى تفعل أو كأنه قال: أو تفعل"[8]. وقال المبرد: "فجملة هذا أنَّ كلَّ موضعٍ تصلح فيه (حتى)، و (إلاّ أنّ) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى"[9]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[10] بنصب بـ "أو" لأنها بمعنى (حتى)، وقال بعضهم: إن "أو" هنا بمعنى (إلا أن) كأنه قال: إلا أن يتوب عليهم[11].

وكذلك قرأ ابن أبي إسحاق وأبو حيوة قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُّ﴾[12] بنصب الفعلين

(1) ينظر: الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 397.
(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 21/7-22.
(3) البيت بلا نسبة في: الفراء، معاني القرآن 70/2-71، والسامرائي، معاني النحو 373/3.
(4) ينظر: السامرائي، معاني النحو 373/3.
(5) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني 52، والرماني، معاني الحروف 79-80، والهروي، الأزهية 122-123، وأبو الفداء، الكناش 275-276.
(6) آل عمران: 73.
(7) ينظر: المبرد، المقتضب 28/2، وابن السراج، الأصول 53/2، والزجاجي، الجمل 186، والرماني، معاني الحروف 79.
(8) سيبويه، الكتاب 342/2.
(9) المبرد، المقتضب 29/2.
(10) آل عمران: 128، وينظر: الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 470.
(11) ينظر: الهروي، الأزهية 122.
(12) الأعراف: 53.

(فيشفعوا) و(نرد)[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[2].

فقد أجاز الفراء الرفع والنصب بعد "أو" وجعلها في النصب بمعنى (حتى) أو (إلا أن) في إحدى القراءتين: أو يسلموا. والمعنى: "تقاتلونهم أبدا حتى يسلموا، وإلا أن يسلموا تقاتلونهم أو يكون منهم الإسلام"[3].

وكذلك جعل الزجاج "أو" هنا بمعنى (حتى) أو (إلا أن)[4]، والرفع عند النحاس على الاستئناف على معنى (أو هم يسلمون)، والنصب بمعنى (إلا أن)[5]. وأجاز الفراء أيضاً النصب أو الجزم في مثل قولهم: "لست لأبي إن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض" والنصب في الحالتين على أن آخره منقطع عن أوله، والرفع والجزم على العطف على ما قبله[6].

ويعلق الرضي على من قرأ بالرفع ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾: وكذا ربما لا يصرف كما ذكرنا بعد "أو" العاطفة إلى النصب؛ نحو قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾. مع أنه بمعنى (إلا) أمنا من اللبس؛ فإن "أو" في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى: لا بد من أحد الأمرين: القتال أو الإسلام، وفيه إيماء إلى معنى (إلى) أو (إلا)"[7].

وبيّنَ الزمخشري وابن هشام أنها تأتي بمعنى الغاية وتكون بمعنى (إلى) فينتصب الفعل المضارع بعدها[8]. ومن ذلك قول الشاعر[9]:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدرِكَ المُنَى فَمَا انقادَتِ الآمالُ إلاَّ لِصَابِر

والتقدير: إلى أن أدرك المنى، أو حتى أدرك المنى[10].

ثالثا: التعليل

ذكر الزجاجي وابن عصفور أن المضارع ينتصب بعدها إذا كان المعنى (إلى أن) أو (كي)، نحو: لأسيرن في البلاد أو أستغني، المعنى: كي أستغني. أو: إلى أن أستغني[11].

(1) ينظر: ابن جني، المحتسب 251/1-252، وأبو حيان، البحر المحيط 356/5.

(2) الفتح: 16.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن 66/3، والمبرد، المقتضب 28/2، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح 1078، وخضير، الإعراب والمعنى في القرآن الكريم 190، والصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير 478.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 24/5.

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 133/4.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن 70/2-71.

(7) الرضي، شرح الكافية 2/ 248.

(8) ينظر: الزمخشري، المفصل 246، وابن يعيش، شرح المفصل 22/7، وابن هشام، شرح قطر الندى 60-61، وابن هشام، مغني اللبيب 142/1.

(9) ينظر البيت بلا نسبة في: ابن هشام، مغني اللبيب 142/1، وابن هشام، شرح قطر الندى 70، وابن هشام، أوضح المسالك 173/3، والسيوطي، همع الهوامع 304/2، والصبان، حاشية الصبان 432/3.

(10) ينظر: السامرائي، معاني النحو 371/3.

(11) ينظر: الزجاجي، الجمل 186، وابن عصفور، المقرب 261/1.

وبيَّن أبو حيان أن بعضهم قدرها بـ (كي) وبعضهم بـ (إلى أن) وقدرها سيبويه بـ (إلا أن) وأشار إلى أنها تصلح في بعض الأمثلة للتعليل والغاية والاستثناء من الزمان نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي[1].

وأيضا قولنا: "لأرضيَنَّ اللّه أو يغفر لي" فقد قدرت "أو" هنا بمعنى (حتى يغفر لي) و (كي يغفر لي) و (إلى أن يغفر لي) والأولى عدّها بمعنى (كي) لأن ما بعد "أو" هو المغفرة؛ وهي علةٌ لما قبلها؛ وهو إرضائي اللّه، فلذلك لا تصلح أن تكون "أو" هنا بمعنى (إلى أن) ولا (حتى) الغائية، لفساد المعنى[2]. فالمعنى هو الذي أوجب التقدير هنا.

رابعا: تسويغ العطف

نقل سيبويه عن الخليل أن "أو" قد تكون لأحد الشيئين، ويعطف بها المضارع على اسم صريح متقدم، فلا يستقيم العطف إلا على إضمار (أن) لأنه لا يعطف فعل على اسم[3]. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[4]. فقرأ نافع وابن عامر هذه الآية بالرفع (أو يرسل) على الاستئناف والقطع، والنصب في قراءة الباقين على العطف على معنى قوله (إلا وحيا)[5].

الفعل المضارع (يرسل) منصوب (بأن) المضمرة جوازا بمعنى أو أن يرسل رسولا، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح (وحيا)، والتقدير: (إلا وحيا) أو (إرساله رسولا)[6]. لذلك قطعه ونصبه على إضمار (أن) ليستقيم العطف، ولا يجوز أنْ يكون منصوباً عطفاً على (يكلمه)، لأن المعنى يصير: ما كان لبشرٍ أن يكلمه اللّه ولا أنْ يرسلَ إليه رسولاً؛ وهو فاسدٌ لأن اللّه عز وجلَّ أرسل الرسل للبشر[7]. وعلّل سيبويه تأويله الآية على تقدير: "إلا وحيا" أو "إرساله رسولاً" بقوله: "فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: "إلا وحياً أو من وراء حجاب" كان في معنى: إلا أن يوحي، وكان (أو يرسلَ) فعلا لا يجري على (إلا)، فأُجري على (أنْ) هذه، كأنه قال: إلا أن يُوْحِيَ أو يُرْسِلَ"[8].

وقال الحصين بن حمام المري[9]:

وَلولا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعزة وَآل سبيع أو أسوءك عَلقَما

(1) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 1680/4.

(2) ينظر: حسن، النحو الوافي 308/4.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب 49/3.

(4) الشورى: 51.

(5) ينظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات 457، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع 319-320، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر 275/2، وابن الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر 546.

(6) ينظر: المبرد، المقتضب 34/2، وابن عبد الباري، الكواكب الدرية 75/2.

(7) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط 504/1، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن 341.

(8) ينظر: سيبويه، الكتاب 49/3، والمبرد، المقتضب 24/2.

(9) البيت في: سيبويه، الكتاب 49/3-50، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 156/2، والصبان، حاشية الصبان 433/3، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 397.

فنصب (أسوءك) بإضمار (أنْ) لأنه عطفه على (رجال) كأنه قال: لولا ذاك أو لولا أن أسوءك، والمعنى: لولا هؤلاء (الموصوفون) وأن أسوءك لفعلت كذا[1]. ونقول: هو قاتلي أو أفتدي منه، النصب على العطف، ويجوز الرفع على القطع والابتداء، أي: أو أنا أفتدي[2].

ومنه قول أحد الولاة لشاعر هجاء: "لولا شعرك الجيد أو يحرمَ أولادك عائلهم لقطعت لسانك، فلا عفو بعد اليوم أو أقبل شفاعة" فنصب (أو يحرمَ).. و (أو أقبلَ شفاعة) على إضمار (أن) جوازا، ويجوز إظهارها فتقول: (أو أن يحرمَ) و (أو أن أقبلَ شفاعة) وفي هاتين الحالتين يعرب المصدر المسبك من (أن) وما دخلت عليه معطوفاً والتقدير: لولا شعرك، أو حرمان أولادك.. فلا عفو أو قبول شفاعة"[3].

وعليه فإن ما بعد "أو" له ثلاثة أحوال:

1. العطف: وهو أن يكون ما بعد "أو" مثل ما قبلها في الشك أي هما بمنزلة واحدة. وحكمه الإتباع نحو (لست لأبي إن لم أضربك أو أشتمك أمام الناس)، أي: لست لأبي إن لم أفعل أحد هذين، ونحو (لا أضربك أو أشتمك) أي: لا أفعل أحد هذين الشيئين. فالفعلان منفيان.
2. مخالفة ما بعدها لما قبلها: فلا يشتركان في الشك بل يكون معنى "أو" (إلا أن) أو (حتى) وحكم الفعل بعدها النصب نحو (سأهجرك أو تكلمه في أمري) والمعنى سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببا لعدم الهجر، ولو قلت: (ستكلمه في أمري أو أهجرك) بالنصب والقطع تغيّر المعنى، وصار: ستكلمه في أمري حتى أهجرك، أي: سيستمر تكليمه في أمري إلى وقت الهجر.

استئناف ما بعدها وقطعه من الأول: وحكمه الرفع وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند النحاة نحو: لا تكلمه أو تخبره بما حصل برفع (تخبره) ومعنى العبارة أنه ينهاه عن تكليمه ثم استأنف حكما آخر فقال: (أو أنت تخبره بما حصل) أي: أنك ممن يخبره، ولو عطف لكان منهيا عن التكليف والإخبار[4].

وصفوة القول:

أنَّ بعض النحاة ذهبوا إلى أن "أو" التي ينتصب بعدها المضارع بـ (أن) المضمرة تكون في أي موضع بمعنى (إلاّ) أو (حتى) أو (كي)، وهو أمرٌ لم يتقبله المالقي لأنها لا تنبئ عنده إلا على معنى (إلاّ) إذ قال: "وذكر بعضهم أنّ "أو" تنصب بمعنى ما ذُكِرَ، وبمعنى (إلى أنْ)، وبمعنى (كي)، وتجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ البيتين المذكورين لا يصح فيهما معنى (كي)، وإن كان يصحُّ فيهما معنى (إلى أنْ)، وإنما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة في نحو: لألزمنّك أو تقضيني حقّي، ولأسيرنَّ في البلاد أو أستغني، وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى (إلاّ أنْ) في كل موضعٍ، وعليه فالمعوّلُ دون (إلى أنْ)، و (كي)؛ لأنَّ ذلك لا يطَّرد فيها في كل موضعٍ"[5].

(1) ينظر: الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 397.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب 49/3، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب 397، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل 24/2.

(3) ينظر: حسن، النحو الوافي 309/4.

(4) ينظر: السامرائي، معاني النحو 373/3.

(5) المالقي، رصف المباني 212-213، ويقصد بالبيتين بيت زياد الأعجم، والآخر بيت امرئ القيس المذكورين في البحث سابقاً.

وبعد: فيمكن لنا حمل ما سبق من تأويل أو تخريج للآيات الكريمة والأشعار العربية على اجتهادات العلماء في تفسير المعنى المراد، أيْ: عدَّهُ من باب تفسير المعنى لا تفسير الإعراب؛ لأنّ "أو" في هذه المسألة لا تخرج عن كونها حرف عطف يعطف المصدر المؤوّل -مِن (أنْ) المضمرة بعدها، وما في حيِّزها - على آخر مقدَّرٍ أو متصيَّدٍ؛ إذا لم يكن قبلها ما يمكن أن تعطف عليه[1].

الخاتمة

- إنَّ المتكلم العربي يميل إلى قطع الكلمات عن الحركات الإعرابية وذلك لجذب انتباه السامع أو القارئ. وبيان أهمية الكلمة المقطوعة عن غيرها، وبما أن الإعراب يعد من أهم سمات اللغة نجد أن المتكلم قد وظَّف هذه السمة توظيفاً دقيقاً من أجل تحقيق الغرض المنشود.
- إنَّ الحركة الإعرابية كانت محور دراستهم ومركز اهتمامهم وأساس أحكامهم في الأدوات والنحو بشكل عام، وآية ذلك بناءُ كثيرٍ من الأبواب النحوية على أساسها.
- حفلت كتب النحو بآراء واجتهادات وخلافات حول تلك المعاني إلا أنها خلافات في التفسير لا في الأصل أو الوظيفة الإعرابية.
- بيَّن النحاة أن لكلِّ أداة في العربية معنىً وعملاً يظهران من خلال موقعها في الكلام، وهذا فيه إشارة إلى أن النحو العربي نحو وظيفي.
- كثرة الآراء عند النحاة في مسألة ما راجع إلى تعدد التأويلات والترجيحات في الكلمة الواحدة. وهذا فيه إشارة إلى المعنى الوظيفي للكلمة في داخل الجملة.
- في قواعد النحو العربي إشارات واضحة للوصفية والوظيفية مما يتوافق مع الدرس اللغوي الحديث.

المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله. 1982م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله. دراسة وتحقيق: شمس الدين، محمد حسين. 1997م. أسرار العربية. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. تحقيق: القضاة، أحمد محمد مفلح. 1421هـ/ 2000م. تحبير التيسير في القراءات العشر. الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمان، الأردن.

ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف الدمشقي. تحقيق: الضباع، علي محمد. 2002م. النشر في القراءات العشر. الطبعة الثانية، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني. د.ت. الكافية في النحو. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(1) ينظر: حسن، النحو الوافي 309/4.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني. تحقيق: العليلي، موسى بناي. 1982م. الإيضاح في شرح المفصل. بدون رقم الطبعة، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد. تحقيق: حيدر، علي. 1972م. المرتجل. بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر، دمشق، سوريا.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي. تحقيق: الفتلي، عبد الحسين. 1973م. الأصول في النحو. بدون رقم الطبعة، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، العراق.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسين العلوي. تحقيق: الطناحي، محمود محمد. 1992م. الأمالي الشجرية. الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

ابن الورد، عروة. شرح وتقديم: حناوي، سعدي. 1996م. ديوان عروة بن الورد. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: إسماعيل، محمد حسن؛ وعامر، أحمد رشدي شحاتة. 2000م. سر صناعة الإعراب. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: النجار، محمد علي. 1374هـ/1955م. الخصائص. بدون رقم الطبعة، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: ناصف، علي النجدي؛ والنجار، عبد الحليم؛ وشلبي، عبد الفتاح إسماعيل. 1969م. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها. بدون رقم الطبعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد. تحقيق: مكرم، عبد العال سالم. 1401هـ/1981م. الحجة في القراءات السبع. الطبعة الرابعة، دار الشروق، بيروت، لبنان.

ابن عبدالباري، محمد بن أحمد. تقديم: الميس، خليل. د.ت. الكواكب الدرية. بدون رقم الطبعة، دار القلم، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: أبو جناح، صاحب. 1982م. شرح جمل الزجاجي. بدون رقم الطبعة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: الجواري، أحمد عبد الستار؛ والجبوري، عبدالله. 1986م. المقرب. بدون رقم الطبعة، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. 1964م. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بدون رقم الطبعة، مطبعة السعادة، مصر.

ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم. تحقيق: زعيمة، سعيد صالح. 2001م. التذكرة في القراءات. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. د.ت. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري. 1966م. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. بدون رقم الطبعة، دار الندوة الجديدة، القاهرة، مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. 1963م. شرح قطر الندى وبل الصدى. ط11، مطبعة السعادة، مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري. تقديم: حمد، حسن. راجعه: يعقوب، إميل. 1998م. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي، د.ت. شرح المفصل. دون رقم الطبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي. تحقيق: الكبيسي، علي؛ وإبراهيم، صبري. 1993م. الكناش في النحو والصرف. بدون رقم الطبعة، بدون بيانات الناشر، الدوحة، قطر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: محمد، رجب عثمان. مراجعة: عبدالتواب، رمضان. 1988م. ارتشاف الضرب من لسان العرب. الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: عبدالموجود، عادل أحمد؛ و معوض، علي محمد. 1413هـ/1993م. البحر المحيط. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. تحقيق: فرهود، حسن الشاذلي. 1969م. الإيضاح العضدي. الطبعة الأولى، دار التأليف، مصر.

الأشموني. أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الشافعي. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. د.ت. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك على ألفية ابن مالك. بدون رقم الطبعة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

الأعجم. تحقيق ودراسة: بكار، يوسف حسين. 1403هـ/1983م. شعر زياد الأعجم. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمّان، الأردن.

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. تحقيق: سلطان، زهير عبدالمحسن. 1992م. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، بغداد، العراق.

امرؤ القيس. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. د.ت. ديوان امرئ القيس. الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.

الجرجاني، عبدالقاهر. تحقيق: المرجان، كاظم بحر. د.ت. المقتصد في شرح الإيضاح. بدون رقم الطبعة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

حسان، تمام. 1973م. اللغة العربية معناها ومبناها. بدون رقم الطبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

حسن، عباس. 1968م. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

الحموز، عبدالفتاح. 1984م. التأويل النحوي في القرآن الكريم. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

خضير، محمد أحمد. د.ت. الإعراب والمعنى في القرآن الكريم. بدون رقم الطبعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الدقر، عبدالغني. 1975م. معجم النحو. بدون رقم الطبعة، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق، سوريا.

الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. د.ت. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. مطبعة الشركة الصحافية العثمانية سنة 1310هـ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الرماني، أبو الحسن بن عيسى النحوي. تحقيق: شلبي، عبدالفتاح إسماعيل. 1986م. معاني الحروف. الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعية، مكة المكرمة.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. شرح وتحقيق: شلبي، عبدالجليل عبده. 1973م. معاني القرآن وإعرابه. بدون رقم الطبعة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق: الحمد، علي توفيق. 1984م. الجمل في النحو. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق: الحمد، علي توفيق. 1984م. حروف المعاني. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، د.ت. المفصل في صنعة الإعراب. بدون رقم الطبعة، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم. 1987م. المدارس النحوية أسطورة وواقع. الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

السامرائي، فاضل صالح. 2000م. معاني النحو. الطبعة الأولى، دار الفكر، عمّان، الأردن.

السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى. تحقيق: البركاتي، الشريف عبدالله علي الحسيني. 1986م. شفاء العليل في إيضاح التسهيل. الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

سلطاني، محمد علي. 2000م. الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم. الطبعة الأولى، دار العصماء، دمشق، سوريا.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1992م. الكتاب. الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

السيد، عبدالحميد مصطفى. 2003م. مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. الطبعة الأولى، دار الإسراء، عمّان، الأردن.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. تحقيق: شمس الدين، أحمد. 1998م. همع الهوامع على شرح جمع الجوامع في علم العربية. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشاذلى، أبو السعود حسنين. 1989م. الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية دراسة تحليلية تطبيقية. الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين. تحقيق: مكرم، عبدالعال سالم. 1994م. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الشيخ ياسين، العليمي. د.ت. حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. بدون رقم الطبعة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. 1997م. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصعيدي، عبدالمتعال. 1947م. النحو الجديد. بدون رقم الطبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

الصغير، محمود أحمد. 2001م. الأدوات النحوية في كتب التفسير. الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا.

ضيف، شوقي. د.ت. تجديد النحو. بدون رقم الطبعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. د.ت. التبيان في إعراب القرآن. بدون رقم الطبعة، مطبعة بيت الأفكار الدولية، عمّان، الأردن.

عيد، محمد. 1992م. النحو المصفى. بدون رقم الطبعة، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. تحقيق: نجاتي، أحمد يوسف؛ والنجار، محمد علي. 1980م. معاني القرآن. الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. تحقيق: الضامن، حاتم. 1984م. مشكل إعراب القرآن. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكفراوي، حسن. 2001م. شرح الكفراوي على متن الآجرومية ومعه "حاشية العلامة الشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي المالكي". بدون رقم الطبعة، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

المالقي، أحمد بن عبدالنور. تحقيق: الخراط، أحمد محمد. 1985م. رصف المباني في شرح حروف المعاني. الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، سوريا.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. د.ت. المقتضب. بدون رقم الطبعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المخزومي، مهدي. 1958م. مدرسة الكوفة. الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

المرادي، الحسن بن قاسم. تحقيق: قباوة، فخر الدين؛ وفاضل، محمد نديم. 1993م. الجنى الداني في حروف المعاني. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

مصطفى، محمد صلاح الدين. 1970م. النحو الوصفي. بدون رقم الطبعة، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.

النابغة الذبياني. تقديم وشرح: بو ملحم، علي. 1991م. ديوان النابغة الذبياني. الطبعة الأولى، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. تعليق: إبراهيم، عبدالمنعم خليل. 1421هـ. إعراب القرآن. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهروي، علي بن محمد. تحقيق: الملُّوحي، عبد المعين. 1981م. الأزهية في علم الحروف. بدون رقم الطبعة، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

Imposing of the Present Tense after "or"

Zaed Mohammad Abo Sammor

Department of Arabic Language, College of Art and Humanism, Yanbu,
Taibah University, Saudi Arabia

ABSTRACT

Arabic grammarians pointed out that the function of conjunction is to link what comes later with the previous one in terms of syntax. However, Arabic speakers often tend to use some syntactical differences in some parts of his speech in order to draw attention to the discontinued word within the linguistic context in addition to show the significance of this word and its effect on foregrounding the intended meaning in his speech.

This work casts light on the sites of using the conjunction “or” (AW) and could it affect the present tense syntax when it is preceded by the infinitive following it. Moreover, it shows the controversy among scholars regarding the use of the present tense in the infinitive case besides the main meanings inferred from this case.

The research comprised of two sections; i.e. the first that was concerned with the situation where "or" is used as a conjunction is Arabic, while the second section dealt with the meanings suggested by the use of the present tense in the infinitive case after "or".

Key Words: Conjunction with Or, Imposing, Present tense